غير مباشر. ومهما يكن من أمر، فقد تركّزت جهود الحزب في الفترة اللاحقة على اعلان مبادرة ريغان بعيداً من عملية التسوية، لاهتمامه بالاوضاع الداخلية على الساحة الفلسطينية، الاّ ان قيام الولايات المتحدة الاميركية باحياء اتفاق التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل في نهاية العام ١٩٨٣، أدّى الى تزايد اهتمام الحزب، مرة أخرى، بعملية التسوية. وكان رد فعله بشأن هذا الاتفاق يتمثل في انه يتحتّم انتقال دور الوسيط في عملية التسوية من الولايات المتحدة الاميركية الى الامم المتحدة[٧٣]. اضافة الى ذلك، رحّب الحزب، على لسان رئيسه، بموقف الرئيس مبارك من الاتفاق[٧٤].

وعندما عقد الحزب مؤتمره العام الثاني (٢٢ ـ ١٩٨٣/١٢/٢٣)، أُصدرت ضمن قرارات المؤتمر مطالبة بتجميد اتفاقيتي كامب ديفيد لانتهاكات اسرائيل المتكررة لها، والتي ذكر القرار ضمنها بناء المستوطنات وضمّ الجولان، وايصال اسرائيل مباحثات الحكم الذاتي الى طريق مسدود[٧٥]. وهو ما يؤكد، مرة أخرى، ان حزب العمل كان يعلّق أهمية على الحكم الذاتي، لولا التعنّت الاسرائيلي.

وخلال العام ١٩٨٤، بدأت، كما هو معروف، اتصالات اردنية ـ مصرية ـ اميركية، وأخرى فلسطينية ـ اردنية ـ مصرية مكثّفة، للتوصل الى صيغة لتسوية المشكلة الفلسطينية. لكن الحزب لم يصدر عنه ردّ فعل مبكّر تجاه هذه الاتصالات، باستثناء ما ذكر في برنامجه الانتخابي العام ١٩٨٤، الذي أكد على موقفه السابق بشأن كامب ديفيد، وتأييده قيام دولة فلسطينية «مستقلة» على أرض «الشعب الفلسطيني»[٧٦]، ولكن من دون تحديد ماهية هذه الارض، ومن دون أي اشارة لحق تقرير المصير أو لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعموماً، كان موقف حزب العمل من المفاوضات التي كانت تجرى بين الاطراف المعنيّة للوصول الى صيغة تسوية ـ كما اتضح في افتتاحية صحيفته ـ هو رفض اتفاقيتي كامب ديفيد ومبادرة ريغان والترحيب بمشروع فاس، والمبادرة السوفياتية لعقد المؤتمر الدولي[٧٧]، والتأكيد على ان أي سلام حقيقي في المنطقة يقوم على اقامة دولة فلسطينية مستقلة والانسحاب من الجولان وجنوب لبنان[٧٨]. اضافة الى ذلك، رفض الحزب ما يقال عن ان التلاقي الاردني ـ المصري، بعد عودة العلاقات الدبلوماسية في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٤، محاولة للتزاوج بين كامب ديفيد ومشروع ريغان[٧٩]. واتهم موقف اسرائيل الرافض لمقترحات الملك حسين بشأن التسوية، التي أعلنها في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٤، بالتعجل، لكنه أشار، في الوقت عينه، الى ضرورة اجماع الدول العربية على موقف موحّد، كما حدث في اجتماعات قمة الرباط وفاس[٨٠]. وهكذا يتبيّن، انه لم يصدر عن حزب العمل أي نقد للتحرك الاردني والمصري نحو التسوية. وعندما أُبرم «اتفاق عمّان»، رحّب حزب العمل به لالتزامه بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في انشاء دولة مستقلة على أرضه، كما رحّب بالاتحاد الكونفدرالي بين دولتي الاردن وفلسطين.

ومع بداية العام ١٩٨٧، بدأ حزب العمل يركّز، علناً، على الدفاع عن منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة أي ضغوط عربية عامة، ومصرية خاصة. حيث اعتبر ان جهود التسوية التي تقودها مصر وتشارك فيها الاردن لمطالبة المنظمة بمرونة، لا تجد لها مقابلاً لدى الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل[٨١]. كما اعتبر، عقب الخلاف المصري ـ الفلسطيني حول قرارات المجلس الوطني الفلسطيني (نيسان / ابريل ١٩٨٧)، ان هذا الخلاف هو اضعاف لدور مصر في عملية التسوية، لأنها لا يمكن ان تقوم بدور الاّ من خلال وجود ممثلي الفلسطينيين[٨٢].

وعلى أية حال، فقد شهد العام ١٩٨٧ تطوّراً هاماً في موقف «العمل» من قضية التسوية. وقد رجع هذا التطوّر للتحالف الذي نشأ بينه وبين جماعة «الاخوان المسلمين»، خاصة ان